Zagazig J. Agric. Res., Vol. 51 No. (1) 2024 105-118

Agricultural Economics and Social Science

Available online at http://zjar.journals.ekb.eg
http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?Journalld=1&queryType=Master

# دراســـــــة الأهميـــــة الاقتصـــــاديـــــة لقطـــــاع الـزراعــة فــي الهنـــــــد

**عبد العظيم عطية عبد العظيم محمد[1*]- أحمد فؤاد محمد مشهور[2] - أسامة محمد عبدالمنعم[3]**

1- قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية، معهد الدراسات والبحوث الأسيوية، جامعة الزقازيق، مصر

2- قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر

3- قسم الإنتاج الحيواني، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر

**Received: 25/12/2023; Accepted: 09/01/2024**

**الملخص:** استهدف البحث بيان الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاد الهندي والوقوف على مدى اهتمام الحكومة الهندية بقطاع الزراعة. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها أن الزراعة في الهند تساهم بنحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل بها نحو 42.4% من مجموع القوى العاملة في عام 2020. وبلغ متوسط القيمة المضافة لقطاع الزراعة نحو 306.2 مليار دولار تمثل نحو 25.5% من إجمالي القيمة المضافة خلال فترة الدراسة (2001-2020). كما بلغ معدل نمو القطاع الزراعي نحو 3.0% عام 2021 مقارنة بنحو 3.3% في عام 2020. وفي السنوات الأخيرة، برزت الهند بدرجة ملحوظة باعتبارها أحد أهم مصادر المنتجات الزراعية على مستوى العالم. وفي عام 2021/2020، نمت صادرات الهند الزراعية والمنتجات المرتبطة بها بنسبة 18% بقيمة بلغت نحو 50.2 مليار دولار. ويمكن أن يُعزى هذا الأداء المزدهر إلى التدابير والمبادرات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز منظمات المزارعين والمنتجين، وتشجيع تنويع المحاصيل، وتحسين الإنتاجية في الزراعة من خلال الدعم المقدم للميكنة وإنشاء صندوق البنية التحتية الزراعية، ومبادرة الحد الأدنى لسعر الدعم لضمان عوائد أعلى من تكلفة الإنتاج وتعزيز الوصول للائتمان الزراعي، وبرنامج التأمين على المحاصيل (PMFBY)، ومبادرة التنمية المتكاملة للبساتين (MIDH)، وخطة سوق الزراعة الوطنية (e-NAM)، وتطوير التعاون الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية. وبالتالي، تمكين البلاد من تقديم الدعم الضروري والأساسي للدول الأخرى لمواجهة الخسائر التي واجهتها خلال جائحة كوفيد-19. علاوة على ذلك، أدى دعم الدخل للمزارعين من خلال برنامج (PM-KISAN) وتعزيز الأنشطة المرتبطة به إلى تنويع مصادر دخل المزارعين، وتحسين قدرتهم على مواجهة الصدمات المناخية.

**الكلمات الإسترشادية:** الهند، الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة، قطاع الزراعة، المبادرات الحكومية.

## المقدمة والمشكلة البحثية

بذلت الهند كافة الجهود الابتكارية العلمية التكنولوجية من أجل زيادة الإنتاج الزراعيّ، إذ أصبحت الزراعة من أهم مصادر كسب الرزق والعمود الفقري للاقتصاد الهندي وتُغطي ما يقارب نسبة 58% من رزق السكان الهنديين، لتسجل الهند فيما بعد ازديادًا في المساهمات الهائلة في صناعة الأغذية الزراعية الهندية التي تساهم في تجارة الأغذية العالمية، ولا بد من إلى أن الذي ساعد في ذلك هو الحالة الجغرافية الهندية الفريدة من نوعها في الزراعة.

وتحتلّ الهند المرتبة الثانية من حيث المخرجات الزراعية في العالم، ويوظّف قطاع الزراعة نحو 42% من القوى العاملة ويسهم في نسبة تتراوح بين نحو 17% ونحو 18% من الناتج المحلي في الدولة. كما تعتبر الهند سابع أكبر بلد في العالم من حيث مساحة الأراضي، وثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان البالغ 1.35 مليار شخص، وما زالت نسبة 66% منهم تعيش في المناطق الريفية، ومن المتوقع أن يصل عدد السكان الريفيين إلى ذروته في عام 2030 تقريبا وأن ينخفض بعد ذلك. هذا بالإضافة إلى أن الهند تشكّل ثالث أكبر قوة اقتصادية عالمية عند تكافؤ القدرة الشرائية، ومن المتوقع أن يصبح اقتصادها الاقتصاد الأسرع نموّا بين دول مجموعة العشرين كافة، ونظرا إلى أن التحوّل الريفي جارٍ على قدم وساق، حيث يشكّل قطاع الخدمات في الهند الجزء الأسرع نموّا من الاقتصاد بحيث ساهم بنسبة 60% من الناتج المحلي عام 2020؛ في حين ساهمت الصناعة بنحو 26% والزراعة بنسبة 14% (**احصاءات البنك الدولي، 2021**).

*** Corresponding author: Tel. :**+201288811574
**E-mail address:** Abdoaedo17@gmail.com

**مشكلة البحث**

إنتقلت الهند خلال السنوات الخمسين الماضية من كونها دولة تعتمد على المعونة الغذائية إلى مصدّر صافٍ ومنّسق للأغذية، وما زالت الحبوب الغذائية والبذور الزيتية تشكّل نحو 80% من مساحة الأراضي الزراعية، علما أن الهند نوّعت إنتاجها من السلع عالية القيمة وأصبحت أكبر منتج للحليب والبقول ومنتجات البستنة والثروة الحيوانية، وأكبر مصدّر للروبيان والتوابل في العالم، وعلى الرغم من أن عائدات معظم المحاصيل ازدادت بثلاثة أضعاف على الأقلّ، فإنها ما زالت منخفضة نسبيا بحسب المعايير الإقليمية، وعلى الرغم من زيادة المساحة المروية، وما زال أكثر من نصف المساحة الإجمالية المزروعة في الهند ونسبة 40% من إنتاج المحاصيل جميعها مرويةً بمياه الأمطار وأكثر تعرّضا لتقلب الأمطار الموسمية، وبالتالي تتعرّض الزراعة الهندية بشكل كبير لتغيّر المناخ، وتهدد ندرة المياه وارتفاع الحرارة وموجات الجفاف التي تزداد تواترا الأمنَ الغذائي في الدولة. وسوف يؤثر تغيّر المناخ بشكل خاص على المجموعات الأكثر ضعفا– أي المزارعين في المناطق البعلية، والعمّال غير الملّاك للأراضي، الذين تراجعت دخولهم بنسبة تتراوح بين نحو 20% و نحو 25% (المسح الاقتصادي في عامي2018/2017)، ويتمثّل أحد التحديات الرئيسية في الهند في تعزيز اعتماد تقنيات ذكية مناخياً على نطاق واسع وغيرها من إجراءات التكيّف التي ترعى استدامة الإنتاج، وضمان استمرار الأمن الغذائي الوطني (**FAO, 2020**).

وعلى الرغم من ذلك فإن الهند ما زالت تضمّ أكبر عدد من الفقراء في العالم، فقد تمَّ الحدُّ من الفقر المدقع بصورة ملحوظة، وقُدّر متوسط معدّل الفقر في الفترة 2011-2019، بنسبة 22%، علما أن هذه الأرقام تُخفي فجوة ملحوظة بين المناطق الريفية والحضرية (26% مقابل 14%)، ويعيش نحو 80% تقريبا من الفقراء البالغ عددهم 370 مليون شخص في المناطق الريفية، ويتألّف الفقراء الريفيون من المزارعين المهمشين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وغير الملاك للأراضي الزراعية والعديد منهم ينتمون لقبائل وطبقات مصنّفة وغيرها من المجموعات الضعيفة (**oecd.org/economy/india, 2022**).

وعليه تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن **السؤال** التالي: هل يمثل قطاع الزراعة أهمية نسبية كبيرة في الاقتصاد الهندي؟.

**أهداف البحث**

يهدف البحث إلي تحقيق الأهداف التالية:

- بيان الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الهند.
- التعرف على تاريخ وتطور قطاع الزراعة في الهند.
- الوقوف على مدى اهتمام الحكومة الهندية بقطاع الزراعة.

**أهمية البحث**

تعد الهند إحدي دول مجموعة العشرين وأكبر مصدر للبرمجيات في العالم، وتحتل الهند المرتبة الثانية عالميا في مجال الإنتاج الزراعي، وتساهم الزراعة والقطاعات المرتبطة بها كالغابات وقطع الأشجار بنحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل بها نحو 42.4% من مجموع القوى العاملة في عام 2019، وعلى الرغم من الانخفاض المطرد من حصته في الناتج المحلي، لا يزال أكبر قطاع اقتصادي كبير ويلعب دورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في الهند (**Government of India, 2021**).

## مصادر البيانات والطريقة البحثية

تم الإعتماد على المنهج الاستقرائى والاستنباطى معاً فى جانب الدراسة النظرية، وعلي بعض الدراسات في هذا المجال، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفى والتاريخى لإستعراض الأبعاد النظرية لموضوع الدراسة، واستخدمت الباحث الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات.

## النتائج والمناقشة

قامت الحكومة الهندية بدور محوري في عملية التنمية بحيث يمكن القول بأنه لولا هذا التدخل من قبل الحكومة الهندية ما استطاعت الهند أن تحقق ما وصلت إليه من تنمية وتقدم اقتصادي حتي أصبحت واحدة من أكبر الاقتصاديات العالمية، وأصبحت ضمن مجموعة العشرين، وعلى الرغم من الزيادة السكانية الهائلة لديها، فهي ثاني دولة من حيث التعداد السكاني في العالم بعد الصين، إذ بلغ تعداد السكان نحو 1396.4 مليون نسمة في عام 2020. وظهر دور الحكومة الهندية في تنفيذ ومتابعة السياسات الاستثمارية التي ساهمت في الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الهند نحو 64.4 مليار دولار في عام 2020. وكذلك الاهتمام بالجانب التصديري، وخاصة صناعة البرمجيات، حيث بلغ إجمالي حجم الصادرات الهندية نحو 499.1 مليار دولار في عام 2020، مما جعل التجربة الهندية من أفضل التجارب التنموية التي يحتذي بها فى استخدام الموارد الاقتصادية أفضل استخدام ممكن ولتحقيق الأهداف القومية بالنسبة للدول النامية (**إحصاءات البنك الدولي، 2021**). وفيما يلي سوف يتم إلقاء الضوء على مؤشرات أداء القطاعات الاقتصادية، ومساهمة قطاع الزراعة في الاقتصاد، ورصد أهم المبادرات الحكومية لزيادة أثر قطاع الزراعة على النمو الاقتصادي في الهند.

**مؤشرات أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الهند**

اعتمدت دولة الهند فى طريقها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى على ركيزتين متكاملتين هما التخطيط وتكامل جهود القطاعين العام والخاص فى التنمية. حيث تشرف الحكومة على نحو 40% من الإنتاج، وتوزيع نحو 10% من القطاعات التعاونية ونحو 15% من الصناعات الفردية ونحو 5% من الصناعات الصغيرة، أما القطاع الخاص فكان نصيبه محدوداً نظراً لاتخاذ النمط الاشتراكى للمجتمع هدفاً قومياً. وتبنت الهند أسلوب لادارة الاقتصاد القومى يقوم على التخطيط متوسط الأجل من خلال خطط خمسية وبناء على ذلك فقد تم إعداد وتنفيذ سبع خطط خمسية متتالية خلال الفترة (1950-1990). ثم قامت الهند باتخاذ خطوات جادة لعلاج المشاكل الاقتصادية لديها منذ عام 1952/1951، ومن خلال الخطة الخمسية الأولى للتنمية التى وجهت أساساً لارساء الاقتصاد على قاعدة ثابتة بعد الدمار الذى خلفته الحرب العالمية الثانية. ثم استطاعت الهند بفعل التخطيط المدروس أن تحقق الاكتفاء الذاتى للانشطة الاقتصادية لديها والعمل على تنميتها وتطويرها لتفى باحتياجات السكان وتحقق فائض من الإنتاج يتم توجيهه الى التصدير خارج البلاد. ونجحت الهند بفضل الجهود التى بذلتها الدولة للتغلب على المشكلات الأولية التى واجهت نمو الاقتصاد وتطوره وتمكنت من تحقيق معدلات عالية من التنمية البشرية والارتقاء بالمستوى التعليمى والتكنولوجى لتصبح نموذجا يحتذى به فى بناء وتجهيز البنية الأساسية للعلم والتكنولوجيا والقدرات الذاتية على مستوى دول العالم (**عبد المنعم، 1997**).

وظل هذا النمط التنموى الموجه يعمل بكفاءة واسعة محققاً قدراً من الحماية للاقتصاد الهندى وقدراً كبيراً من التوظيف الأمثل للموارد المتاحة واستثمارها فى القطاع العام الصناعى لم يكن هدف هذا النمط هو التصدير نظراً لاتساع السوق الداخلية فى الهند والوفاء باحتياجاتها من السلع والخدمات الوطنية، ولكن التحولات الاقتصادية العالمية فرضت على الهند إعادة النظر فى نموذجها التنموى المتبع منذ الاستقلال فى السنوات التالية، حيث اتجهت معظم دول العالم إلى سياسة السوق الحرة (**نهرو، 1993**).

ويرى البعض أن بوادر أزمة الاقتصاد الهندى يعود الى منتصف الستينيات مع عجز الدولة عن الاستجابة السريعة للتطورات الاقتصادية الدولية وبخاصة ذات الصلة منها بتغيير طبيعة رأس المال الاجنبى والشركات متعددة الجنسيات، وهو الأمر الذى أحدث ثورة غير متوقعه فى التجارة العالمية والإنتاج المخصص للتصدير خلال الفترة (1965-1990)، مما أوجب ضرورة البحث عن أساس جديد للتنمية الاقتصادية فى الهند فى مطلع التسعينيات، وتبنت الهند سياسة جديدة للاصلاح الاقتصادى وعملية إعادة البناء فى ضوء المخاوف التى سادت قطاعات عديدة من المجتمع الهندى، ولذلك كان التدرج والحذر هما سمة التحول إلى الاقتصاد الحر وليس أدل على ذلك من أن قطاع التأمين لم يتم تحريره إلا فى أوائل عام 2000، كما لم يتم التحرر الكامل لسعر صرف الروبية الهندية إلا في عام 1993، هذا ما تعتبره عملية إعادة هيكلة دور القطاع العام فى الاقتصاد الهندى من أهم التغيرات التى أحدثتها عملية التحول الى الاقتصاد الحر، وهى الظروف التى هيئت للهند قدرات اقتصادية يمكن أن تستند عليها فى تحقيق تنمية اقتصادية مستقبلية. واستغلت الحكومة الهندية قدرتها فى إنجاز 13 خطة خمسية تنموية خلال الفترة 1951-2016 ( **The Bureau of Economic and Business, 2017**).

ويوضح جدول 1 تطور الناتج المحلي الإجمالي الهندي خلال الفترة (2001-2020)، حيث يتضح ارتفاع متوسط الناتج المحلي الإجمالي من نحو 951 مليار دولار خلال الفترة (2001-2010)، إلى نحو 2.268 تريليون دولار خلال الفترة (2011-2020). كما يتضح من جدول 1 وشكل 1 أن متوسط مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من نحو 19% خلال الفترة الأولى إلى أقل من 13% فقط خلال الفترة الثانية، في مقابل الارتفاع الملحوظ في متوسط مساهمة قطاع الخدمات من نحو 53% في الفترة الأولى إلى نحو 60% خلال الفترة الثانية. في حين لم يتغير متوسط مساهمة قطاع الصناعة بين الفترتين حيث بلغ تقريبا نحو 27% من الناتج المحلي الإجمالي في الهند.

**قطاع الخدمات**

هذا القطاع هو القطاع الأسرع نموا في الاقتصاد الهندي، يشمل التجارة والفنادق والنقل والاتصالات وقد قام هذا القطاع بدور هام فى تعبئة المدخرات للاستثمارات القومية اللازمة لتمويل خطط التنمية خلال العقود الخمسة الماضية. وينمو هذا القطاع بقوة في الاقتصاد الهندي منذ فترة الثمانينات، فقد وصل في الثمانينات إلى معدل نمو بلغ نحو 4.5%، وفي التسعينات وصل إلى حوالي 7.5% ، ووصل في الألفية الثالثة إلى نحو يتراوح بين 8%–9% وهو يمثل حوالي 60% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019.

ويمتلك هذا القطاع طاقات كبيرة بفضل التوسع الذى شهده منذ أواخر الستينات فى اعقاب إجراءات التأمين والبنوك وشركات التأمين إذا زاد عدد الفروع التابعة للبنوك المؤممة من 8 ألاف فرع إلى 62 ألف عام 1995، وقد حدث تحسن ملحوظ فى أداء البنوك ودورها فى التمويل حيث وصل إجمالى الودائع فى البنوك التجارية الى 27 مليار دولار فى عام 1999م محققاً معدل زيادة مقدارها 6% رغم انخفاض معدلات الفائدة فى البنوك الهندية وقد قامت الدولة فى عام 2000 بتحرير خدمات التأمين والبريد والاتصالات والنقل الجوى أمام المستثمرين الهنود والأجانب حيث يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية الواعدة فى ظل الطاقة الاستيعابية الكبيرة للسوق الهندية (**الوادي للدراسات الآسيوية، 2023**).

**جدول 1. تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الهند خلال الفترة (2001-2020)**

| السنة | إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار) | قطاع الزراعة | | قطاع الصناعة | | قطاع الخدمات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | (مليار دولار) | (%) | (مليار دولار) | (%) | (مليار دولار) | (%) |
| **2001** | 485.4 | 109.749 | 22.61 | 133.679 | 27.54 | 241.972 | 49.85 |
| **2002** | 514.9 | 115.441 | 22.42 | 136.809 | 26.57 | 262.650 | 51.01 |
| **2003** | 607.7 | 122.330 | 20.13 | 166.449 | 27.39 | 318.921 | 52.48 |
| **2004** | 709.1 | 144.089 | 20.32 | 192.875 | 27.2 | 372.136 | 52.48 |
| **2005** | 820.4 | 156.122 | 19.03 | 229.138 | 27.93 | 435.140 | 53.04 |
| **2006** | 940.3 | 171.793 | 18.27 | 263.190 | 27.99 | 505.317 | 53.74 |
| **2007** | 1216.7 | 211.341 | 17.37 | 348.585 | 28.65 | 656.775 | 53.98 |
| **2008** | 1198.9 | 201.535 | 16.81 | 344.564 | 28.74 | 652.801 | 54.45 |
| **2009** | 1341.9 | 211.618 | 15.77 | 377.476 | 28.13 | 752.806 | 56.1 |
| **2010** | 1675.6 | 245.308 | 14.64 | 473.692 | 28.27 | 956.600 | 57.09 |
| **المتوسط** | **951.09** | **168.93** | **18.74** | **266.65** | **27.84** | **515.51** | **53.42** |
| **2011** | 1823.0 | 260.507 | 14.29 | 523.930 | 28.74 | 1038.563 | 56.97 |
| **2012** | 1827.6 | 244.167 | 13.36 | 514.104 | 28.13 | 1069.329 | 58.51 |
| **2013** | 1856.7 | 229.302 | 12.35 | 524.889 | 28.27 | 1102.508 | 59.38 |
| **2014** | 2039.1 | 253.256 | 12.42 | 569.317 | 27.92 | 1216.527 | 59.66 |
| **2015** | 2103.6 | 257.901 | 12.26 | 593.636 | 28.22 | 1252.063 | 59.52 |
| **2016** | 2178.4 | 271.934 | 11.85 | 625.792 | 27.27 | 1280.672 | 60.88 |
| **2017** | 2651.5 | 314.733 | 11.87 | 692.837 | 26.13 | 1643.930 | 62.00 |
| **2018** | 2702.9 | 348.944 | 12.91 | 714.917 | 26.45 | 1639.039 | 60.64 |
| **2019** | 2831.6 | 389.345 | 13.75 | 768.779 | 27.15 | 1673.476 | 59.10 |
| **2020** | 2667.7 | 378.547 | 14.19 | 691.468 | 25.92 | 1597.686 | 59.89 |
| **المتوسط** | **2268.21** | **294.86** | **12.93** | **621.97** | **27.42** | **1351.38** | **59.66** |

**المصدر:** إحصاء البنك الدولي، سنوات مختلفة (https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP).

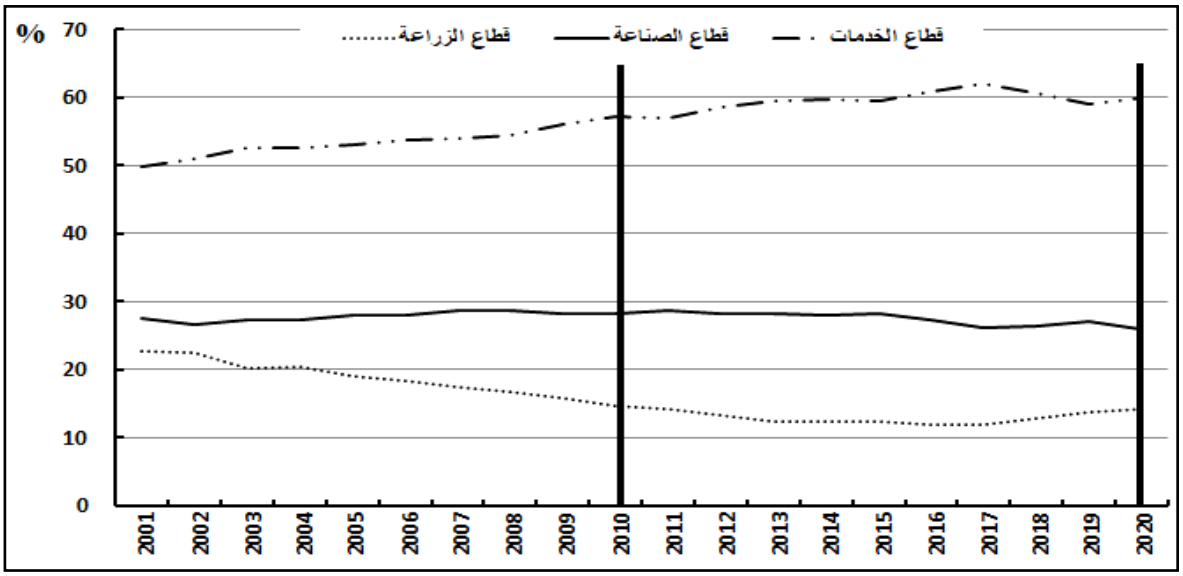


**شكل 1. تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الهند خلال الفترة (2001-2020)**

**المصدر:** جدول 1.

ويعتمد ذلك القطاع بشكل كبير على ثورة تكنولوجية المعلومات التي تمثل ثلث إنتاج القطاع الخدمي، وساعد على نمو هذا القطاع، توافر الأيدي العاملة الماهرة بأجور منخفضة، مع توسع نشاط الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى البنية التحتية المتميزة خاصة في قطاع الاتصالات.

وساعد التحرر الاقتصادي على تنشيط عمليات التسويق لذلك القطاع في الخارج، وتزايد العمليات والصفقات من الباطن في ذلك القطاع، وامتدت إلى معظم الأعمال بما فيها الصحة، والمحاماة وغيرها، ومثلت تلك الأعمال حوالي ثلث الإنتاج في القطاع الخدمي.

## قطاع الصناعة

إهتمت الحكومة الهندية بتطوير قطاع الصناعة وبذلت العديد من الجهود لتطويره، ومن أهم الصناعات فى الهند صناعة النسيج والكيماويات والأغذية المحفوظة والصلب ومعدات النقل والأسمنت والتعدين ومنتجات البترول وبعض المعدات، ولكن مع التحول الى الاقتصاد الحر برزت بعض الصناعات ذات التقنية العالية جدا وأهمها صناعة البرمجيات التى قدرت قيمة صادراتها عام 2000 بنحو 4 مليار دولار بعد أن كانت لا تتجاوز 100 مليون دولار فى أوائل التسعينيات، وبلغت قيمة صادرات هذه الصناعة نحو 80 مليار دولار في عام 2008.

يلعب قطاع الصناعة دورا كبيرا في عمليات التنمية حيث تحتل الهند المكانة الرابعة عشر على مستوى العالم من حيث حجم الإنتاج الصناعي، إضافة إلى أنه يمثل نحو 28% من إجمالي الناتج المحلي، ونحو 17% من حجم القوى العاملة في الهند. ويرجع ذلك إلى دور المشروعات الصغيرة، والمتوسطة التي يعتمد عليها القطاع الصناعي بشكل كبير فهي تمثل حوالي 40% من حجم الإنتاج الصناعي في الهند. ويلاحظ أن هذا القطاع قد حقق نموا كبيرا بعد فتح الباب أمام القطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي والدخول في عصر الاقتصاد الحر، حيث شهد قطاع الصناعة والقطاعات الفرعية التابعة له تقلبات كبيرة بسبب الوباء، إلا أن التقديرات تشير إلى أن إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة (بما في ذلك التعدين والبناء) إرتفع بنسبة كبيرة ليصل إلى نحو 11.8% عام 2021/ 2022 بعد أن حقق نمواً سالباً بنسبة -7% عام 2020/ 2021، وتطورت نسبة مساهمة القطاع من إجمالي القيمة المضافة من نحو 26.7% عام 2020/2019 ليتراجع إلى نحو 25.9% عام 2021/2020 إلا انه عاد ليساهم بنسبة 28.2% عام 2022/2021 (**فهمي، 2023**).

ويتوافد على قطاع التصنيع من نحو 6 إلى نحو 8 مليون شخص سنويا من المستوي المتوسط في التدريب، ما يعكس قدرة هذا القطاع علي استيعاب قدر كبير من القوي العاملة . وتحتل صناعه الفولاذ مكانه كبيرة في الإنتاج الصناعي في الهند، بفضل حجم إنتاج الهند من الفولاذ، الذي يبلغ 100 مليون طن عام 2011، ومن المتوقع أن يصل الي 200 مليون طن عام 2020 (**الوادي للدراسات الآسيوية، 2023**).

## قطاع الزراعة

يمثل قطاع الزراعة نحو 16% من الناتج المحلى الاجمالى للهند، كما يعمل به ما يقرب نحو 42% من القوى العاملة في عام 2020، وكان من بين أهم انجازات الحكومة الهندية فى قطاع الزراعه أنها تجاوزت حد الاكتفاء الذاتى من الغذاء وأوجدت مخزوناً احتياطياً لديها، بالإضافة إلى فائض للتصدير. ولقد اتخذت الحكومة الهندية بعض الإجراءات لحماية الزراعة المحلية وتحفيز المزارعين على زيادة الإنتاج منها : رفع الحد الأدنى للأسعار المدعومة لبعض المحاصيل الاسترتيجية، وكذا زيادة الرسوم الجمركية على واردات القمح، وخفض التعريفات الجمركية لواردات الذرة والحليب (**احصاءات البنك الدولي، 2020**).

ولقد بلغ حجم الإنتاج الزراعي في الهند نحو 88.9 مليون طن في 2019، وتؤدي الزراعة دورًا كبيرًا في الاقتصاد الهندي، وتتمثل أهم المحاصيل الزراعية الأساسية التي تنتجها الهند، في الأتي: **الأرز**، فالهند هى ثاني أكبر منتج للأرز في العالم، ويعتبر الأرز واحد من أهم الحبوب الرئيسية في الهند، وتقوم الهند بتصديره إلى جميع أنحاء العالم حيث بلغ إنتاجها عام 2020 منه حوالي 22 مليون طن، ارتفع إلى نحو 24.4 مليون طن عام 2021. والقمح، والهند هي ثاني أكبر منتج للقمح، حيث بلغ إنتاجها للقمح حوالي 99.7 مليون طن عام 2020، ارتفع ليصل إلى نحو 103 مليون طن عام 2021. والمانجو، حيث أن الهند هى اكبر منتج للمانجو على مستوى العالم، ويعتبر المانجو هى الفاكهة الوطنية في الهند، حيث تنتج أكثر من مائة صنف من المانجو، وتنتج ما يقرب من 18 مليون طن سنويا. وقصب السكر، وتعتبر الهند ثاني أكبر منتج لقصب السكر في العالم، حيث أنها تنتج ما يقرب من 7 مليون طن سنويا، ويستخدم القصب في إنتاج السكر والمشروبات الكحولية. والقطن، الذي يعد الأكثر استخداما على نطاق واسع في صناعة القماش من الألياف الطبيعية. والبطاطس، تنتج الهند نحو 37% من البطاطس في العالم. وأخيرا الطماطم، فتعتبر الهند أيضًا أكبر منتج للطماطم بنسبة 18% من إجمالي الإنتاج العالمي (**احصاءات البنك الدولي، 2020**).

تتميز الهند بامتلاكها أكبر عدد من رؤوس الماشية على مستوى العالم، ويحتل الجاموس المرتبة الأولى، بينما تحتل الأبقار المرتبة الثانية. وتأتي الهند في المركز الخامس بحجم إنتاج بلغ 230.098 مليون طن، وتساهم بنحو 6.9% من إجمالي الإنتاج العالمي للحوم (**محمود وآخرون، 2022**).

ويرجع الاستزراع السمكي في الهند إلى بدايات القرن التاسع عشر، وقد واصل هذا القطاع النمو حتى أصبحت الهند ثاني أكبر الدولة المنتجة للأسماك في العالم، وتسهم بنحو 6% من الإنتاج العالمي للأسماك، ويقدر إنتاجها السنوي بـ 10،426.67 طن.

**أهمية المنتجات الزراعية الهندية للعالم**

شهدت الهند خلال منذ بدء الحرب في أوكرانيا تطورات نوعية في مجال الزراعة على خلفية أزمة الغذاء العالمية، فقد تنبهت الحكومة إلى الفرص التي فتحتها الحرب أمام الهند في هذا المجال، فعملت سريعاً على حل أزمة احتجاجات المزارعين المستمرة من أكثر من عام. ولذلك شرعت الحكومة الهندية في صياغة خطط الهند المستقبلية، التي تستهدف أن ينتج قطاع الزراعة المزيد من الغذاء لسكان العالم المتزايدين، والذي من المتوقع أن يصل إلى نحو 9 مليارات بحلول عام 2050، الهند هي موطن لـ 1.32 مليار شخص، أي ما يمثل نحو 17% من سكان العالم ونظراً لأن الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد الهندي الذي يمثل نحو 14% من الناتج المحلي للبلاد، ونحو 11% من مجموع صادراته، ويوفر سبل العيش لنحو نصف سكانها، فلا بد من حصد لقب سلة غذاء العالم في السنوات المقبلة (**فاروق، 2022**).

**متطلبات تنمية قطاع الزراعة في الهند**

لكي تصبح الهند «سلة غذاء العالم» تحتاج لخطوات كبيرة ينبغي إنجازها، وتحديات مطلوب معالجتها، فالهند تمتلك ثروة من التنوع البيولوجي، وتعاني من تقلبات الطقس القاسية، وفشل المحاصيل والمجاعات الإقليمية المتكررة طوال تاريخها، فضلاً عن علاقات متوترة بين المزارعين والخطط الحكومية، وقبل إطلاق الحكومة خطتها الجديدة واجهت حكومة مودي واحدة من أطول الأزمات، وهي الاحتجاجات الإقليمية للمزارعين، الأمر الذي دفع الحكومة إلى الاستنفار لتفادي تعطيل خطتها الزراعية، عبر توفير الدعم للمتضررين، ومساعدة المزارعين في التحول من زراعة الأرز إلى محاصيل استراتيجية تتطلب مياهاً أقل في المناطق التي تشهد الجفاف، وتحسين نوعية البذار، وتخفيضات على الرسوم.

ولا شك أن الهند تمتلك ثروة من التنوع البيولوجي، وقد عانت من تقلبات الطقس القاسية، وفشل المحاصيل والمجاعة المتكررة طوال تاريخها، لمعالجة المشكلات التي تنشأ نتيجة لتغير المناخ.. البلاد بحاجة إلى نهج تقني متكامل للنهوض بإدارة المحاصيل والثروة الحيوانية، فضلاً عن تحسين التربة والأراضي والموارد البيئية في المنطقة، فمعظم المزارعين في الهند هم من صغار الملاكين في كثير من الأحيان مع وصول محدود إلى التقنيات والموارد مما يجعلهم الأكثر تأثراً بتقلبات الطقس والمناخ (**فاروق، 2022**).

**استراتيجيات الحكومة الهندية لتنمية قطاع الزراعة خلال السنوات العشر القادمة**

خطة حكومة مودي في إحداث ثورة زراعية، والتوسع في التكنولوجيا والتسويق، والدعم المباشر للمزارعين، كل ذلك رهن باستقرار الطقس الملائم للإنتاج، ففي الموسم الحالي، تسبب نقص الأمطار في مناطق زراعة الأرز في الهند، في تقلص مساحة الزراعة إلى أصغر معدل لها منذ نحو ثلاث سنوات، وتمثل الهند 40% من تجارة الأرز العالمية، وفرضت الحكومة بالفعل قيوداً على صادرات القمح والسكر لحماية الأمن الغذائي والسيطرة على الأسعار المحلية، على خلفية الحرب في أوكرانيا. وتقوم خطة الحكومة على ثلاثة محاور رئيسية، هي (**The Seed of IFFCO, 2022**):

**المحور الأول: رقمنة قطاع الزراعة في الهند**

تهدف المبادرة إلى الاستفادة من مجموعة واسعة من التقنيات من الذكاء الاصطناعي جنباً إلى جنب مع تكنولوجيا الطائرات بدون طيار لتحسين الأداء العام للقطاع. وتقول وزارة الزراعة ورعاية المزارعين في تقرير لها: «كان نهج النظام الإيكولوجي هو السبيل الوحيد للمضي قدماً لمعالجة قطاع الزراعة بشكل شامل. وتم تشكيل فريق عمل متخصص مسؤول عن تعزيز تقرير «النظام الإيكولوجي الرقمي للزراعة في الهند (IDEA) .

ووفق الخطة، يقوم الفريق بوضع إطار عمل لإنشاء (الحزمة الزراعية)، والذي سيكون بمثابة أساس لبناء حلول مبتكرة تركز على الزراعة من خلال الاستفادة من التقنيات الرقمية لتحسين الفعالية الشاملة للقطاع الزراعي. ويعد هذا التطور، في حال دخوله الخدمة، لافتاً، لأن الزراعة من بين قطاعات الاقتصاد هي الأقل رقمنة في الهند. وستزود التطبيقات الرقمية المزارعين بتوصيات بشأن البذور التي يجب شراؤها، وأفضل الممارسات لزيادة إنتاجهم إلى أقصى حد، إلى جانب تحديثات الطقس والائتمان الزراعي والتأمين وغيرها، وتؤكد الحكومة الهندية أن هذا الإجراء سيساعد أيضًا على زيادة دخل المزارعين وتحسين كفاءة القطاع الزراعي.

**المحور الثاني: تسويق المنتجات الزراعية الهندية**

تجاوز إنتاج الحبوب الغذائية نحو 314 مليون طن، وقد تم تنفيذ خطوات لتحديث نظم تسويق المنتجات الزراعية، وأهمها منصة E-NAM الرقمية وانضم إليها أكثر من 25 مليون مزارع، كذلك تم تسجيل عدد كبير من التجار، كما انضمت إليها أكثر من 2100 منظمة زراعية من 20 ولاية.

**المحور الثالث: النهوض بالزراعة العضوية في الهند**

في السنوات القليلة الماضية، كان هناك ارتفاع كبير في المنتجات الطبيعية الخالية من المواد الكيميائية في

جميع الصناعات تقريباً بما في ذلك المشروبات ومستحضرات التجميل والملابس، ولكن تم تسجيل أعلى نمو لها في قطاع الأغذية العضوية، وفي موازاة ذلك، عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية آخذ في الازدياد فوصل عددها إلى 450 شركة ناشئة قبل جائحة كورونا ونمت بمعدل 25% سنوياً.

## مساهمة قطاع الزراعة في اقتصاد الهند

أنشات الحكومة الهندية صندوقاً لتنمية قطاع الزراعة منذ أكثر من 30 عاما، ويتواءم برنامج الفرص الاستراتيجية الوطنية الحالي تماما مع إطار السياسات الصادر عن الحكومة والرامي إلى تنمية الخدمات اللازمة للمزارعين لجعل نظم الإنتاج الغذائي والزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة مدرّةً للدخل ومستدامةً وقادرةً على الصمود في وجه تغيّر المناخ وصدمات الأسعار.

وحقق الصندوق وحكومة الهند، نتائج مهمة بالاستثمار في بناء قدرة صغار المزارعين على زيادة الدخول من فرص السوق، وتيسّر مشروعات الصندوق هذه الشراكات المبتكرة بين المزارعين وشركات القطاع الخاص، ونتيجة لذلك، يكتسب المزارعون حزما فنية محسّنة، ويحققون إيرادات أكبر ويحصلون على أسعار أفضل مقابل منتجاتهم. كما يعمل الصندوق مع المجتمعات المحلية القبلية الموجودة عادة في أكثر المناطق نأيا وأقلّها نموّا من الدولة، وساعدت المشروعات هذه المجتمعات المحلية على تحسين سبل كسب عيشها من خلال تحسين إدارتها للموارد الطبيعية، ووصولها إلى الأراضي والإنتاج الزراعي والمهارات المهنية.

### تطور الأهمية النسبية للعمالة في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات فى الهند

يوضح جدول 2 الأهمية النسبية للعاملين في قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في الهند، حيث يتبين أن العاملون في قطاع الزراعة يشكلون النسبة الأكبر من إجمالي القوة العاملة في الهند، حيث بلغ متوسط نسبة العاملين في قطاع الزراعة نحو 50.2% من إجمالي عدد العاملين خلال الفترة (2001-2020)، وبحد أدنى بلغ نحو 41.4% في عام 2020، وبحد أقصى بلغ نحو 59.1% في عام 2001.

بينما يأتي العاملون في قطاع الخدمات في المرتبة الثانية من اجمالي العاملين في الهند، حيث بلغ متوسط نسبة العاملين في قطاع الخدمات نحو 27.9% من إجمالي القوة العاملة في الهند، وبحد أدنى بلغ نحو 24.3% في عام 2001، وبحد أقصى بلغ نحو 33% في عام 2020.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد جاء في المرتبة الثالثة من حيث بلغ متوسط نسبة العاملين به نحو 21.9%، بحد أدنى بلغ نحو 16.6% في عام 2001، وبحد أقصى بلغ نحو 25.6% في عام 2020.

ومما سبق يتضح، نجاح سياسة التحول نحو الاقتصاد الرقمي، حيث تتراجع نسبة العاملين في قطاع الزراعة لصالح القطاعين الآخرين، وبصفة خاصة قطاع الخدمات، فهو القطاع الأسرع نموا في الاقتصاد الهندي، ويساهم بالنصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي للهند.

## تحليل الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة والزراعة والخدمات فى الهند

يبين جدول 3 تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الثلاث (الصناعة والزراعة والخدمات) فى الهند، والذي يتضح منه أن متوسط القيمة المضافة لقطاع الصناعة بلغ نحو 449.6 مليار دولار تمثل نحو 28.3% من إجمالي القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2020)، بحد أدنى بلغ نحو 128.6 مليار دولار عام 2001، وحد أقصى بلغ نحو 713.9 مليار دولار عام 2018.

في حين أن متوسط القيمة المضافة لقطاع الخدمات بلغ نحو 539.8 مليار دولار تمثل نحو 46.2% من إجمالي القيمة المضافة خلال فترة الدراسة، بحد أدنى بلغ نحو 212.7 مليار دولار عام 2001، وحد أقصى بلغ نحو 1418.8 مليار دولار عام 2019.

أما بالنسبة لقطاع الزراعة، فقد بلغ متوسط القيمة المضافة نحو 306.2 مليار دولار تمثل نحو 25.5% من إجمالي القيمة المضافة خلال فترة الدراسة، بحد أدنى بلغ نحو 142.2 مليار دولار عام 2002، وحد أقصى بلغ نحو 721.1 مليار دولار عام 2020.

ومن ناحية أخرى يوضح شكل 3 أن القيمة المضافة من قطاعي الزراعة والخدمات خلال الفترة (2001-2009) كانتا تسير في اتجاه معاكس، حيث تنخفض القيمة المضافة للقطاع الزراعي بشكل مستمر من نحو 30% إلى نحو 23% من إجمالي القيمة المضافة، بينما ترتفع مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات بشكل ملحوظ من نحو 43.8% إلى نحو 46% من إجمالي القيمة المضافة. وبدءا من عام 2010 حتى عام 2020 أخذت القيمة المضافة لكلا القطاعين اتجاها متزايدا، حيث تزايدت القيمة المضافة للقطاع الزراعي بشكل مستمر من نحو 24.2% إلى نحو 27% من إجمالي القيمة المضافة ، وارتفعت مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات بشكل ملحوظ من نحو 45% إلى نحو 48.4% من إجمالي القيمة المضافة في نهاية فترة الدراسة.

ويمكن ملاحظة أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة قد تزايدت خلال الفترة (2001-2009) من نحو 26.5% إلى 31.1%. إلا أنها تراجعت بشكل مستمر بدءا من عام 2010 من نحو 30.7% إلى نحو 24.5 من إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد الهندي في نهاية فترة الدراسة.

**جدول 2. تطور الأهمية النسبية للعمالة في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات فى الهند خلال (2001-2020)**

| السنة | اجمالي العاملين مليون | العاملون في الصناعة | | العاملون في الزراعة | | العاملون في الخدمات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد "مليون" | % من اجمالي العاملين | عدد "مليون" | % من اجمالي العاملين | عدد "مليون" | % من اجمالي العاملين |
| **2001** | 381.5 | 63.4 | 16.6 | 225.4 | 59.1 | 92.6 | 24.3 |
| **2002** | 391.6 | 66.3 | 16.9 | 229.5 | 58.6 | 95.9 | 24.5 |
| **2003** | 401.1 | 70.2 | 17.5 | 231.6 | 57.8 | 99.2 | 24.7 |
| **2004** | 411.2 | 75.1 | 18.3 | 233.5 | 56.8 | 102.6 | 25.0 |
| **2005** | 421.3 | 79.2 | 18.8 | 235.9 | 56.0 | 106.2 | 25.2 |
| **2006** | 424.2 | 82.4 | 19.4 | 233.6 | 55.1 | 108.2 | 25.5 |
| **2007** | 426.9 | 85.8 | 20.1 | 231.0 | 54.1 | 110.1 | 25.8 |
| **2008** | 429.8 | 87.8 | 20.4 | 230.0 | 53.5 | 112.1 | 26.1 |
| **2009** | 431.2 | 90.9 | 21.1 | 226.4 | 52.5 | 113.9 | 26.4 |
| **2010** | 432.9 | 94.4 | 21.8 | 223.0 | 51.5 | 115.5 | 26.7 |
| **2011** | 434.4 | 100.3 | 23.1 | 214.0 | 49.3 | 120.1 | 27.6 |
| **2012** | 435.0 | 106.0 | 24.4 | 204.4 | 47.0 | 124.6 | 28.6 |
| **2013** | 438.3 | 106.8 | 24.4 | 203.8 | 46.5 | 127.7 | 29.1 |
| **2014** | 441.5 | 107.9 | 24.5 | 202.6 | 45.9 | 130.9 | 29.7 |
| **2015** | 444.6 | 109.1 | 24.5 | 201.2 | 45.3 | 134.3 | 30.2 |
| **2016** | 447.7 | 110.7 | 24.7 | 199.5 | 44.6 | 137.4 | 30.7 |
| **2017** | 450.9 | 112.1 | 24.9 | 198.1 | 43.9 | 140.7 | 31.2 |
| **2018** | 453.4 | 113.1 | 25.0 | 196.5 | 43.3 | 143.8 | 31.7 |
| **2019** | 463.0 | 116.3 | 25.1 | 197.2 | 42.6 | 149.5 | 32.3 |
| **2020** | 426.4 | 109.2 | 25.6 | 176.6 | 41.4 | 140.7 | 33.0 |
| **متوسط** | 429.3 | 94.4 | 21.9 | 214.7 | 50.2 | 120.3 | 27.9 |

**المصدر:** إحصاء البنك الدولي، سنوات مختلفة (https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP).

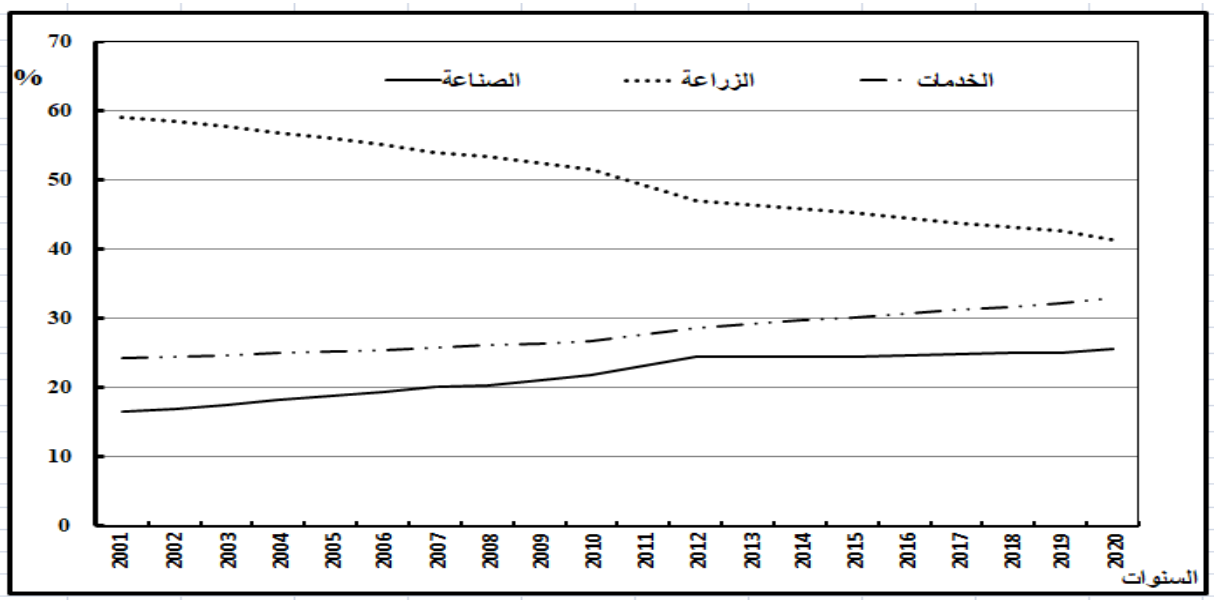


**شكل 2. تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الهند خلال الفترة (2001-2020)**

**المصدر:** جدول 2.

**جدول 3. تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة والصناعة والخدمات فى الهند خلال (2001-2020)**

| السنة | اجمالي القيمة المضافة مليار دولار | القيمة المضافة للصناعة | | القيمة المضافة للخدمات | | القيمة المضافة للزراعة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | مليار دولار | % من إجمالي القيمة المضافة | مليار دولار | % من إجمالي القيمة المضافة | مليار دولار | % من إجمالي القيمة المضافة |
| **2001** | 485.4 | 128.6 | 26.5 | 212.7 | 43.8 | 144.2 | 29.7 |
| **2002** | 514.9 | 142.4 | 27.7 | 230.3 | 44.7 | 142.2 | 27.6 |
| **2003** | 607.7 | 167.0 | 27.5 | 271.7 | 44.7 | 169.1 | 27.8 |
| **2004** | 709.1 | 207.2 | 29.2 | 312.8 | 44.1 | 189.1 | 26.7 |
| **2005** | 820.4 | 242.3 | 29.5 | 364.6 | 44.4 | 213.5 | 26.0 |
| **2006** | 940.3 | 290.8 | 30.9 | 414.1 | 44.0 | 235.3 | 25.0 |
| **2007** | 1216.7 | 376.0 | 30.9 | 535.5 | 44.0 | 305.3 | 25.1 |
| **2008** | 1198.9 | 373.3 | 31.1 | 550.1 | 45.9 | 275.5 | 23.0 |
| **2009** | 1341.9 | 417.6 | 31.1 | 617.1 | 46.0 | 307.2 | 22.9 |
| **2010** | 1675.6 | 514.8 | 30.7 | 754.6 | 45.0 | 406.2 | 24.2 |
| **2011** | 1823.0 | 549.9 | 30.2 | 828.4 | 45.4 | 444.8 | 24.4 |
| **2012** | 1827.6 | 537.3 | 29.4 | 846.2 | 46.3 | 444.1 | 24.3 |
| **2013** | 1856.7 | 527.4 | 28.4 | 867.1 | 46.7 | 462.3 | 24.9 |
| **2014** | 2039.1 | 563.9 | 27.7 | 975.2 | 47.8 | 500.0 | 24.5 |
| **2015** | 2103.6 | 575.3 | 27.3 | 1005.2 | 47.8 | 523.1 | 24.9 |
| **2016** | 2294.8 | 610.9 | 26.6 | 1095.8 | 47.7 | 588.2 | 25.6 |
| **2017** | 2651.5 | 702.6 | 26.5 | 1264.0 | 47.7 | 684.9 | 25.8 |
| **2018** | 2702.9 | 713.9 | 26.4 | 1309.1 | 48.4 | 680.0 | 25.2 |
| **2019** | 2831.6 | 696.5 | 24.6 | 1418.8 | 50.1 | 716.3 | 25.3 |
| **2020** | 2667.7 | 654.4 | 24.5 | 1292.1 | 48.4 | 721.1 | 27.0 |
| **متوسط** | 1171.4 | 449.6 | 28.3 | 539.8 | 46.2 | 306.2 | 25.5 |
| **حد أدني** | 270.1 | 128.6 | 24.5 | 212.7 | 37.0 | 142.2 | 22.9 |
| **حد أقصي** | 2831.6 | 713.9 | 31.1 | 1418.8 | 50.1 | 721.1 | 35.8 |

**المصدر:** إحصاء البنك الدولي، سنوات مختلفة (https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP).

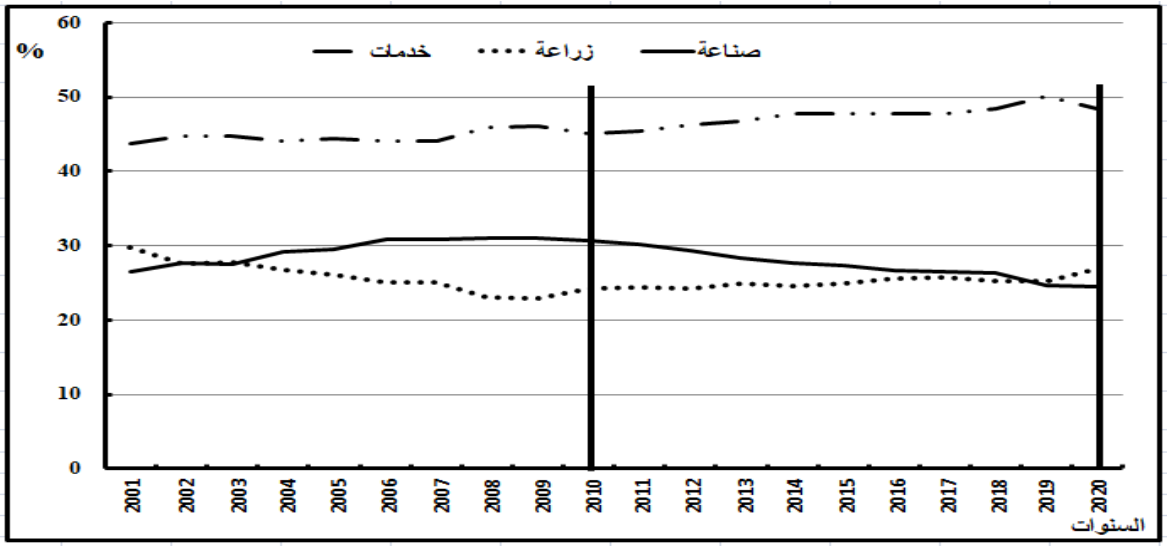


**شكل 3. تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة في الهند خلال الفترة (2001-2020)**

**المصدر:** جدول 3.

**المبادرات الحكومية لزيادة أثر قطاع الزراعة على النمو الاقتصادي في الهند**

لقد ساهم قطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة به بشكل كبير في النمو والتنمية الشاملين للبلاد من خلال ضمان الأمن الغذائي. وشهد قطاع الزراعة الهندي نمواً بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 4.6% خلال السنوات الست الماضية. وكما يتضح من شكل 4 أن معدل نمو القطاع الزراعي بلغ نحو 3.0% عام 2021 مقارنة بنحو 3.3% في عام 2020. وفي السنوات الأخيرة، برزت الهند بدرجة ملحوظة باعتبارها أحد أهم مصادر المنتجات الزراعية على مستوى العالم. وفي عام 2021/2020، نمت صادرات الهند الزراعية والمنتجات المرتبطة بها بنسبة 18% بقيمة بلغت نحو 50.2 مليار دولار. ويمكن أن يُعزى هذا الأداء المزدهر إلى التدابير التي اتخذتها الحكومة لتعزيز منظمات المزارعين والمنتجين، وتشجيع تنويع المحاصيل، وتحسين الإنتاجية في الزراعة من خلال الدعم المقدم للميكنة وإنشاء صندوق البنية التحتية الزراعية. وبالتالي، تمكين البلاد من تقديم الدعم الضروري والأساسي للدول الأخرى لمواجهة الخسائر التي واجهتها خلال جائحة كوفيد-19. علاوة على ذلك، أدى دعم الدخل للمزارعين من خلال برنامج (PM-KISAN) وتعزيز الأنشطة المرتبطة به إلى تنويع مصادر دخل المزارعين، وتحسين قدرتهم على مواجهة الصدمات المناخية (**Economic Survey 2022/23**).

ومن الجدير بالإشارة أن التدخل الحكومي جاء تلبية لتوصيات "لجنة مضاعفة دخل المزارعين"، وذلك بهدف تحفيزهم للعمل على زيادة إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية، وتشجيعهم على تبني زراعة المحاصيل ذات القيمة الأعلى، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز كثافة المحاصيل، وتحسين الأسعار الحقيقية الواردة من قبل المزارعين والتحول من المهن الزراعية إلى المهن غير الزراعية باعتبارها مصادر هامة للنمو. وترتيبا على ذلك اتخذت الحكومة الهندية العديد من تدابير السياسة، مثل ضمان الحد الأدنى لسعر الدعم لتأمين السعر بمقدار مرة ونصف لمتوسط تكلفة الإنتاج المرجح لعموم الهند، وبالإضافة لبعض الخطط والحوافز لتشجيع المزارعين للتركيز على المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية مثل البذور الزيتية، وقد تم تبني تنويع المحاصيل من خلال تدابير سياسة الأسعار، وإدخال تحسينات على التسويق الزراعي وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وما إلى ذلك. ورغم أن أداء الزراعة الهندية كان جيداً، فإن القطاع يحتاج إلى إعادة توجيه على خلفية بعض التحديات مثل الآثار السلبية لتغير المناخ، وتجزئة حيازات الأراضي والتأثير على استخدام الميكنة الزراعية دون المستوى الأمثل، وانخفاض الإنتاجية، والبطالة المقنعة، وارتفاع تكاليف المدخلات، ومن أهم مبادرات حكومة الهند لتطوير القطاع الزراعي لتحسين القيمة المضافة للاقتصاد الهندي في الأتي (**Sansika *et al.*, 2023**) :

**الحد الأدنى لسعر الدعم لضمان عوائد أعلى من تكلفة الإنتاج**

أعلنت الحكومة الهندية في إعداد موازنة عام 2018/ 2019 أن المزارعين في الهند سيحصلون على حد أدنى من الدعم يبلغ مرة ونصف على الأقل تكلفة الإنتاج. وبناءً على ذلك، قامت الحكومة بزيادة الحد الأدنى لأسعار المحاصيل التجارية بهامش لا يقل عن 50% فوق متوسط تكلفة الإنتاج. ولمواجهة الأنماط الغذائية المتغيرة ولتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج البقول والبذور الزيتية، حددت الحكومة الحد الأدنى لسعر البقول والبذور الزيتية أعلى نسبياً من المحاصيل الأخرى.

**تعزيز الوصول إلى الائتمان الزراعي**

لقد كان ضمان إتاحة الائتمان بشروط ميسرة للمزارعين على رأس أولويات حكومة الهند. وبناءً على ذلك، تم تقديم نظام بطاقة ائتمان للمزارعين لتمكينهم من شراء المنتجات والخدمات الزراعية في أي وقت. كما قامت حكومة الهند بتوسيع نطاق تسهيلات الائتمان ليشمل مزارعي مصايد الأسماك وتربية الحيوانات. ولضمان قيام المزارعين بدفع الأقساط والفوائد للبنوك، قدمت حكومة الهند خطة لدعم أسعار الفائدة لتوفير ائتمان قصير الأجل للمزارعين بأسعار فائدة مدعومة، وبموجب هذه الخطة تم السماح بقرض زراعي قصير الأجل يصل إلى 3 آلاف روبية هندية بنسبة 7% سنويًا للمزارعين العاملين في الزراعة والأنشطة الأخرى المرتبطة (تربية الحيوانات ومنتجات الألبان والدواجن ومصايد الأسماك وما إلى ذلك)، كما قدمت إعانة إضافية بنسبة 3% ومنح حوافز للسداد الفوري للقروض.

**الزراعة العضوية والطبيعية**

توفر الزراعة العضوية والطبيعية الأسمدة الكيماوية والحبوب الغذائية الخالية من المبيدات الحشرية والمحاصيل الأخرى، وتحسن صحة التربة وتقلل من التلوث البيئي. ولقد اهتمت الحكومة بتعزيز الزراعة العضوية من خلال تنفيذ خطتين مخصصتين لتطوير سلسلة القيمة العضوية للمنطقة الشمالية الشرقية منذ عام 2015. وبدأ الترويج للزراعة الطبيعية في عام 2019/ 2020، عندما تم إطلاق برنامج (BPKP)، لمساعدة المزارعين في تبني الممارسات المحلية التقليدية لتشجيع جميع أشكال الزراعة البيئية، بما في ذلك الزراعة الطبيعية، وركز البرنامج على بناء القدرات، والتدريب، والمساعدة، والعرض الميداني للزراعة الطبيعية من خلال المزارعين في 8 ولايات (أندرا براديش، وتشاتيسجاره، وكيرالا، وهيماشال براديش، وجهارخاند، وأوديشا، وماديا براديش، وتاميل نادو).

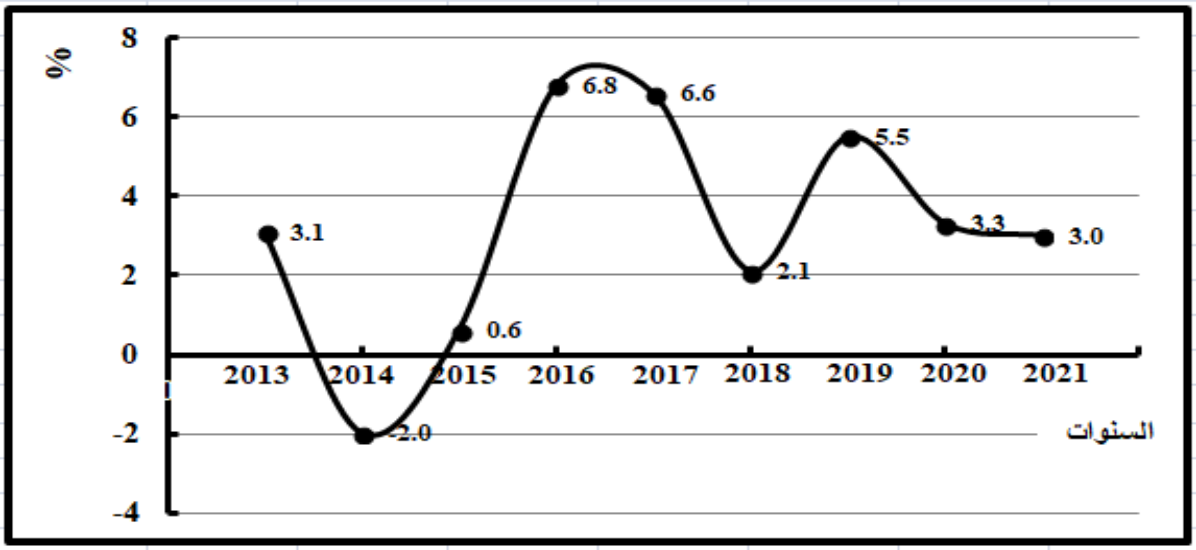


**شكل 4. تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة في الهند خلال الفترة (2001-2020)**

**المصدر:** https://www.indexmundi.com/.

**تطوير القطاعات الزراعية المرتبطة**

نما قطاع الثروة الحيوانية بمعدل نمو سنوي قدره 7.9% خلال الفترة 2014-2021، وزادت مساهمته في إجمالي القيمة المضافة الزراعية من نحو 24.3% في عام 2014 إلى نحو 30.1% في عام 2021. وبالمثل، بلغ متوسط معدل النمو السنوي لقطاع مصايد الأسماك حوالي 7% منذ عام 2016 بنسبة مساهمة في إجمالي القيمة المضافة الزراعية بلغت حوالي 6.7%. ويعد قطاع الألبان العنصر الأكثر أهمية في قطاع الثروة الحيوانية، كما تتزايد أهمية المنتجات الحيوانية الأخرى، مثل البيض واللحوم. وبينما تحتل الهند المرتبة الأولى في إنتاج الحليب على مستوى العالم، فإنها تحتل المرتبة الثالثة في إنتاج البيض والثامنة في إنتاج اللحوم على مستوى العالم. وإدراكا لأهمية القطاعات الزراعية المرتبطة، قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات الحاسمة لتعزيز البنية التحتية وتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية ومكافحة الأمراض، حيث تم إنشاء صندوق تطوير البنية التحتية لتربية الحيوانات (AHIDF) في عام 2020. ومن خلال هذا الصندوق تقدم الحكومة المركزية إعانة فائدة بنسبة 3% للمقترض. ويركز برنامج تنمية الثروة الحيوانية على تنمية ريادة الأعمال وتحسين السلالات في الدواجن والأغنام والماعز والخنازير، بما في ذلك تطوير الأعلاف. كما تم تنفيذ خطة لمكافحة أمراض الماشية (LH&DC) للوقاية من الأمراض الحيوانية ذات الأهمية الاقتصادية والحيوانية ومكافحتها واحتوائها عن طريق التطعيم.

وفي مايو 2020، أطلقت حكومة الهند برنامج لتطوير وتنمية الثروة السمكية، وهو يعد أعلى استثمار على الإطلاق في قطاع مصايد الأسماك في الهند لدفع التنمية المستدامة والمسئولة لقطاع مصايد الأسماك مع ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية للصيادين ومزارعي الأسماك والعاملين في مجال الأسماك.

**قطاع الصناعات الغذائية**

يتمتع قطاع تصنيع الأغذية بأهمية كبيرة بالنسبة للتنمية في الهند بسبب الروابط والتفاعلات القوية التي يعززها بين الصناعة والزراعة. وخلال السنوات الخمس الماضية المنتهية في السنة المالية 2021، شهد قطاع الصناعات الغذائية نموًا بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ حوالي 8.3%. وبلغت قيمة صادرات الأغذية الزراعية، بما في ذلك صادرات الأغذية المصنعة، نحو 10.9% من إجمالي صادرات الهند في عام 2021. وإدراكًا للإمكانات الوفيرة لهذا القطاع، أطلقت الحكومة عدد من المبادرات التي تهدف إلى تطوير تجهيز الأغذية في البلاد، منها تقدم وزارة الصناعات الغذائية مساعدة مالية للنمو الشامل وتطوير قطاع تجهيز الأغذية. كما أطلقت الوزارة في عام 2020 خطة لإضفاء الطابع الرسمي على مؤسسات تجهيز الأغذية الصغيرة (PMFME) لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة الفردية في المناطق غير المنظمة، حيث اعتمدت برنامج "نهج المنتج الواحد لمنطقة واحدة" (ODOP) لجني فوائد الحجم الكبير في شراء المدخلات، باستخدام الخدمات المشتركة والمنتجات التسويقية. ولتطوير عملية نقل المنتجات الغذائية القابلة للتلف من مناطق التلال والولايات الشمالية الشرقية والمناطق القبلية تم إطلاق مبادرة تعطي من خلالها هيئة المطارات الهندية (AAI) إعفاءً كاملاً من رسوم الهبوط ومواقف السيارات

ورسوم الهبوط الملاحية الطرفية ورسوم تسهيلات الملاحة على الطرق لطائرات الشحن الهندية، وتغطي هذه المبادرة حوالي 25 مطارًا تركز على المناطق الشمالية الشرقية والتلال والقبلية و28 مطارًا في مناطق أخرى. وبالتالي، فإن هذا يساعد المزارعين في نقل المنتجات الزراعية ويقلل الفاقد ويحسن تحقيق القيمة.

**الأمن الغذائي**

فالأمن الغذائي لا يقتصر على القدرة على إنتاج الغذاء فحسب، بل يتعلق أيضًا بالقدرة على الوصول إلى الغذاء. وتدير الحكومة حاليًا برنامج الأمن الغذائي الأكثر شمولاً القائم على التشريعات في العالم، والذي يغطي حوالي 80% من سكان الهند بموجب قانون الأمن الغذائي الوطني (NFSA) لعام 2013. ويشتمل برنامج إدارة الغذاء في الهند على شراء الحبوب الغذائية من المزارعين بأسعار مجزية، وتوزيع الحبوب الغذائية على المستهلكين، ولا سيما الفئات الضعيفة من المجتمع، بأسعار معقولة والحفاظ على المخزون الغذائي الاحتياطي لتحقيق الأمن الغذائي واستقرار الأسعار. وحتى ديسمبر 2022 غطى هذا البرنامج نحو 75% من سكان الريف ونحو 50% من سكان الحضر من الحبوب الغذائية المدعومة بشكل كبير. ولتخفيف الصعوبات التي يواجهها الفقراء بسبب الاضطراب الاقتصادي الناجم عن كوفيد-19، أطلقت الحكومة في البداية مشروع (PMGKAY) للفترة من أبريل إلى يونيو 2020. ومع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الدعم المستمر للفقراء والمحتاجين، تم توسيع نطاق البرنامج وتنفيذه على مراحل مختلفة (المرحلة السابعة هي الأحدث التي تغطي الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2022). وبموجب هذا البرنامج، تم توفير 5 كجم من الحبوب الغذائية الإضافية لكل شخص شهريًا مجانًا للمستفيدين من قانون الأمن الغذائي الوطني NFSA في جميع المراحل. وعلى الرغم من ارتفاع فاتورة دعم الغذاء خلال عامي 2020، 2021 مقارنة بالسنوات السابقة نتيجة لبرنامج توزيع الغذاء المجاني، إلا أن الحكومة استمرت في تقديم هذا الدعم المخصص لضمان بقاء المزارعين والأسر الضعيفة محمية من الصدمات التي سببها فيروس كورونا.

**مبادرات هامة أخرى في مجال الزراعة ( Ma and Roberts, 2018)**

**برنامج التأمين على المحاصيل (PMFBY)**

وهو يعد حاليًا أكبر برنامج للتأمين على المحاصيل في العالم من حيث عدد المزارعين المشاركين فيه، وثالث أكبر برنامج من حيث الأقساط المستلمة. ومن خلال هذا البرنامج يتم تحميل المزارعين أقساط مالية بسيطة، حيث يدفع المزارعون 1.5%-2% فقط من إجمالي أقساط التأمين وتتحمل الحكومة المركزية وحكومات الولايات معظم تكلفة الأقساط.

**مبادرة التنمية المتكاملة للبساتين (MIDH)**

أخذت الحكومة الاتجاه نحو تنفيذ هذه المبادرة بناء على توصيات العديد من خبراء البساتين باعتبارها مجالًا عالي النمو ومصدرًا للدخل المزدهر وتحسين قدرة المزارعين على الصمود، وتم إدخال مبادرة تعزيز التنمية المتكاملة التي يقودها السوق لأنشطة ما قبل الإنتاج والإنتاج وما بعد الحصاد بما في ذلك سلسلة التوريد بأكملها للحاصلات البستانية التي تشمل الفاكهة والخضروات والمحاصيل الجذرية والدرنات والتوابل والزهور وما إلى ذلك في عام 2015/2014 . وتضمنت إدخال أصناف محسنة وبذور عالية الجودة، وحوافز لمزارعي تلك الحاصلات. وأسفرت هذه المبادرة عن تحقيق إنتاج قياسي قدره 342.3 مليون طن في مساحة 28.0 مليون هكتار عام 2021.

**خطة سوق الزراعة الوطنية (e-NAM)**

أطلقت حكومة الهند هذه الخطة في عام 2016 لإنشاء نظام تنافسي وشفاف عبر الإنترنت لضمان حصول المزارعين على أسعار مجزية مقابل منتجاتهم. وبموجبها وفرت الحكومة برامج مجانية ومساعدات مالية لشراء معدات فحص الجودة وإنشاء البنية التحتية مثل التنظيف والتدريج والفرز والتعبئة.

**ممارسات الزراعة الذكية مناخياً**

تكتسب هذه الممارسات قبولاً تدريجياً لدى المزارعين الذين يستخدمون مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية للري. وتم تحفيز المزارعين على نقل الكهرباء المُولّدة من خلال الطاقة الشمسية إلى الشبكة المحلية. وقد بدأ العمل بنماذج التنبؤ بإنتاجية المحاصيل باستخدام الذكاء الاصطناعي والطائرات بدون طيار لرصد التربة وصحة المحاصيل. وتتيح الزراعة الذكية أيضًا تنويع المحاصيل، مما سيساعد المزارعين على تقليل اعتمادهم على الرياح الموسمية للحصول على المياه. وحاليا يوجد أكثر من 1000 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية في الهند تساعد المزارعين في تحسين تقنيات الزراعة.

**تطوير التعاون الزراعي**

توفر الجمعيات التعاونية، وخاصة في قطاعات الزراعة ومنتجات الألبان ومصايد الأسماك، لسكان الريف فرص كسب العيش وشبكة أمان مالية من خلال نهج مجتمعي للفئات المهمشة وذات الدخل المنخفض في المناطق الريفية، وتغطي جمعيات الائتمان الزراعية الأولية نحو 98% من القرى. وتم إعطاء زخم متجدد لنمو القطاع التعاوني، وذلك بتوفير حوالي 19% من التمويل الزراعي من خلال الجمعيات التعاونية. كما تم إنشاء وزارة تعاون كاملة في يوليو 2021 لإعطاء تركيز أكبر للقطاع التعاوني. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة

مبادرات مختلفة لتعزيز وتقوية دور الجمعيات التعاونية، مثل حوسبة نحو 63 ألف نظام بتلك الجمعيات وإعداد لوائح داخلية لتمكينها من توسيع أنشطتها. وكذلك تم سن قانون الجمعيات التعاونية المتعددة عام 2002 لتسهيل الأداء الديمقراطي والعمل المستقل للجمعيات التعاونية المتعددة بما يتماشى مع المبادئ التعاونية الراسخة.

## المراجـــع


إحصـــاء البنـــك الـــدولي، ســـنوات مختلفـــة https://data.albankaldawli. org/ indicator ) .(/ NY.GDP

الـوادي للدراسـات الآسـيوية، تجربـة التنميـة فـي الهنـد (https://chinaasia-rc.org)، يناير 2023.

جواهر لال نهرو، لمحات من تاريخ العالم، (بيروت: دار الافاق الجديدة، 1993)، 226.

عبـد المـنعم، أحمـد فـارس (1997). النظـام السياسـي الهنـدى،الواقع والمسـتقبل، (جامعـة القـاهرة: مركـز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 12، 1997).

فاروق، وفاء (2022). الهند.. «سلة غذاء العالم».. الحلم والتحديات، مجلة البيان، 28 أغسطس، 2022.

فهمي، أسماء (2023). هل يصبح الاقتصاد الهندي نمراً آسيوياً صاعداً؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

محمود، ياسمين عبدالرحمن (2022). أسامة محمد عبد المنعم، هاله السيد بسيوني، تقدير تاثير العوامل البيئية على الإنتاج الحيواني في الهند، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، المجلد 49، العدد الرابع، 2022.

FAO of the United Nations (2020). (PDF).

Government of India, Ministry of Communications and Information Technology, Department of Electronics and Information Technology, Annual Report, 2020-2021, (http://mospi.nic).

Government of India, Ministry of Finance, Economic Survey 2022/2023.

https://www.oecd.org/economy/india-economic-snapshot/

https://www.statista.com/statistics/263771/gross-domestic-product-gdp-in-india/.

June, M. and I. Roberts (2018). Economic Trends in India, Reserve Bank of Australia, Bulletin June 2018. (https:// www.rba.gov.au/publications/bulletin/2018/jun/pdf).

Sansika, N. (2023). Impact of economic globalization on value-added agriculture, globally, National Cent. Biotechnol. Information, PLOS ONE, Published online 2023 Jul 21.

The Country commercial Guide for India, U.S. Embassy, New Delhi,"The Bureau of Economic and Business", 2017.

The seed of IFFCO – a farmers owned fertilizer cooperative is sown on Indian soil, contributing immensely to make India self-reliant in food grain production.", iffco, Retrieved 4/2/2022. Edited.

# STUDY THE ECONOMIC IMPORTANCE OF AGRICULTURE SECTOR IN INDIA

**Abdel Azim A.A. Mohamed[1], A.F.M. Mashhour[2] and U.M. Abdel Moneim[3]**

1. Political and Econ. Sci. Studies and Res. Dept., Inst. Asian Studies and Res., Zagazig Univ., Egypt
2. Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt
3. Anim. Prod. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

**ABSTRACT:** The research aimed to demonstrate the relative importance of the agricultural sector in the Indian economy and determine the extent of the Indian government's interest in the agricultural sector. The research reached a set of results, including that India ranks second in the world in the field of agricultural production, and agriculture contributes about 16% of the gross domestic product and employs about 42.4% of the total workforce in 2020. The average value added to the agricultural sector reached about 306.2 billion. Dollars represent about 25.5% of the total value added during the study period. The growth rate of the agricultural sector reached about 3.0% in 2021 compared to about 3.3% in 2020. In recent years, India has emerged significantly as one of the most important sources of agricultural products in the world. In 2020/21, India's exports of agricultural and allied products grew by 18%, worth about $50.2 billion. This buoyant performance can be attributed to the measures and initiatives taken by the government to strengthen farmer and producer organizations, encourage crop diversification, improve productivity in agriculture through support for mechanization and establishment of the Agricultural Infrastructure Fund, Minimum Support Price Initiative to ensure returns above the cost of production and enhance access to credit. Agriculture, Crop Insurance Program (PMFBY), Integrated Horticulture Development Initiative (MIDH), National Agricultural Market Plan (e-NAM), and development of agricultural cooperation and the food industry sector. Thus, enabling the country to provide necessary and essential support to other countries to confront the losses they faced during the Covid-19 pandemic. Moreover, income support to farmers through the PM-KISAN program and strengthening associated activities has diversified farmers' sources of income and improved their ability to cope with climate shocks.

**Key words:** India, GDP, value added, agriculture sector, government initiatives.

**المحكمـــان:**
**1- أ.د. جمال الدين مصطفى محمد** أستاذ الميكروبيولوجيا الزراعية المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.
**2- أ.د. أحمـــد فـــوزي حـــامـــد** أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق.